الأمم المتحدة

A/C.1/56/PV.16

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة ١٦

الاثنين، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إردوس ..... (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البنود ٦٤ إلى ٨٤ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية للبنود؛ عرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

السيدة ريفيرو (أوروغواي) (تكلمت بالاسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي - الأرجنتين وأوروغواي وبارغواي والبرازيل - وبوليفيا وشيلي بشأن مسألة نزع السلاح العام الكامل. إن الإعلان السياسي للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي باعتبارها منطقة سلام يعبر عن الصداقة الممتازة بين بلدان منطقتنا دون الإقليمية ويضع برنامجا مستشرفا للمستقبل لتعزيز الروابط فيما بينها. وأنشأت بلداننا أيضا آلية تشاورية ثنائية بغية اعتماد مزيد من التدابير على الصعيد دون الإقليمي وعلى نطاق نصف الكرة الغربي لبناء الاستقرار والسلم والديمقراطية في المنطقة.

وواصلنا خلال السنة الماضية تعزيز آلية التشاور والتعاون المعنية بمسائل الأمن والدفاع القائمة، مشجعين بذلك مواصلة تطويرها. وعلى هذا الأساس، اتسم الإطار العام لعلاقتنا على الصعيد الإقليمي بالتقدم تجاه اعتماد تدابير لبناء الثقة وتعزيز التعاون والتكامل في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، أنشأنا آلية مشتركة لتسجيل مشتري وبائعي الأسلحة الصغيرة، ونظمنا أنشطة مشتركة لإزالة الألغام وعقدنا اجتماعات ثنائية لوزراء الدفاع.

وهنا تدرك بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وبوليفيا وشيلي أن زيادة أحداث العنف من بين أخطر المشاكل التي تؤثر على مجتمعاتنا، وهي مصممة على وضع سياسات جديدة تشمل تدابير إضافية لمكافحة تلك المشكلة، على الصعيد الفردي ومن خلال العمل المشترك. واتفقت على تنظيم الحصول على الأسلحة النارية وحملها بصورة أكثر صرامة، وتعزيز البرامج التعليمية المتعلقة بالسلم والتسامح، وتطوير التعاون مع وسائل الإعلام الجماهيرية لتفادي الترويج لثقافة العنف وانتشارها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-60580 (A)

وفي إطار تلك السياسة قررت حكومات السوق المشتركة للمخروط الجنوبي خلال السنة الماضية إنشاء فريق لدراسة تنسيق تشريعات بلداننا المتعلقة بالأسلحة النارية والذخيرة، وتكثيف التعاون لتنظيم التجارة في هذه السلع على نحو أفضل، وتعزيز العمل المنسق بشأن هذه المسألة في المحافل الدولية.

وإننا ملتزمون بتأييد دخول الصكوك والآلية المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل حيز النفاذ بشكل كامل. وانعكس هذا في بياننا الصادر بمناسبة الذكرى الثلاثين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي أعلنّا فيها أيضا التزامنا بالقيام بكل ما يلزم لضمان عالمية المعاهدة والامتثال الكامل لها حتى يتسنى تحقيق هدفها النهائي: ألا وهو عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل.

وظهر مرة أخرى تعزيزنا المستمر للتعاون في سبيل الاستعمالات الآمنة والسلمية على وجه الحصر للطاقة الذرية في مؤتمر عام ٢٠٠٠ للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة، عندما قلنا إن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي تعتقد أنه ينبغي الاضطلاع بالأنشطة النووية للأغراض السلمية على أساس الشفافية وفي امتثال للمعايير المقبولة دوليا للأمان النووي والحماية المادية للمواد النووية. وإننا نعتبر أن استخدام الطاقة الذرية في منطقتنا ينبغي أن يرتبط ارتباطا وثيقا باعتماد وتنفيذ التدابير الأمنية الملائمة لتعزيز موثوقية الطاقة الذرية وسلامتها للبيئة. وهذا من شأنه تحقيق المزيد من القبول بين شعوبنا.

وعلى الصعيد الإقليمي، انعكس التزامنا بمنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في إعلان مينـدوزا، الذي وقعت عليه في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وشيلي. والتزمت بلداننا بموجب ذلك الصك بعدم استحداث أو تخزين أو استعمال الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية، وبأن تصبح أطرافا أصلية في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولا تزال بلدان منطقتنا دون الإقليمية تتخذ خطوات كبرى في اتجاه جعل منطقة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي منطقة خالية من الألغام الأرضية، وفي اتجاه توسيع تلك المنطقة في جميع أرجاء نصف الكرة الغربي. وبتصديق أوروغواي وشيلي على اتفاقية أوتاوا هذه السنة، تكون كل بلداننا الستة قد صدقت الآن على ذلك الصك. وعلاوة على ذلك، عقدت حلقة دراسية بشأن تدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد في بوينس آيرس في ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، نظمتها الأرجنتين وكندا، بمشاركة من منظمة الدول الأمريكية. وكانت الحلقة الدراسية تلك خطوة رئيسية على الطريق إلى تنفيذ المادة ٤ من اتفاقية أوتاوا. ويمكننا أن نقول اليوم إن بلدان منطقتنا تتقيد بالآجال النهائية التي حددتها الاتفاقية للتدمير، بما في ذلك وضع جداولنا الزمنية وفقا لظروفنا الخاصة.

وإننا نؤكد مرة أخرى التزامنا بالتوسع في المعلومات التي نقدمها لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وجعل تلك المعلومات منتظمة، وبوضع منهجية موحدة لإعداد التقارير عن النفقات العسكرية. وفي هذا السياق، نكرر تأييدنا للتوصيات المحددة في تقرير الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٠ (A/55/281) فيما يتعلق بتشغيل السجل وتطويره في المستقبل. ونتطلع إلى اعتماد العمل الذي تقوم به الأرجنتين وشيلي في سياق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمنهجية نموذجية مشتركة لقياس نفقات الدفاع. ويلاحظ باهتمام خاص المبادرة التي اتخذتها شيلي وبيرو نحو نفس الغرض، ونعرب عن الأمل في أن تستخدم بلدان أخرى من المنطقة هذه المنهجية. إن هذه الالتزامات الفريدة من نوعها، بالإضافة إلى الشفافية التي نطرحها على العالم عند

الاضطلاع بتنفيذها، والثقة التي تنجم عن علاقاتنا ذات الصلة الدفاعية الوثيقة، تعطينا مصداقية أكبر لتشاطر خبراتنا مع المجتمع الدولي.

ختاما، لا يسعنا إلا أن نؤكد مرة أخرى على التزامنا بمواصلة اتخاذ خطوات واسعة أخرى صوب بلوغ الأهداف الواردة في إعلان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي منطقة سلام، كيما نتمكن في المستقبل القريب من أن نقول مع الارتياح إننا حققنا الأهداف التي حددناها لأنفسنا بالكامل.

السيد بخيت (السودان) (تكلم بالفرنسية): بصفتي رئيسا للمجموعة الأفريقية في شهر تشرين الأول/أكتوبر، يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/C.1/56/L.29، المعنون ''مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا''. إن المهمة المناطة بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا الذي أنشئ في عام ١٩٨٦ بناء على طلب رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، هي أن يوفر للبلدان الأفريقية، بناء على طلبها وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، الدعم التشغيلي للمبادرات التي تتخذها والجهود الأخرى التي تبذلها لتعزيز السلام والحد من التسلح ونزع السلاح في المنطقة. كما يتولى المركز تنسيق الأنشطة الإقليمية المضطلع بها في أفريقيا في إطار برنامج الأمم المتحدة للمعلومات في مجال نزع السلاح.

يتضح من تقرير الأمين العام أن عملية إنعاش أنشطة المركز الإقليمي، التي بدأت عام ١٩٩٨، أدت إلى زيادة في الأنشطة وتنوعها في نفس الوقت بغية أخذ التحديات الجديدة التي يتعين على القارة الأفريقية أن تواجهها في الحسبان، خصوصا في مجال تعزيز السلام والحد من التسلح ونزع السلاح. ومن الواضح أيضا أنه بالرغم من الأهمية المتزايدة لهذه الأنشطة، فإن المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا ما زال يعاني من مصاعب مالية جمة. فالإسهامات الطوعية لا تكفي لتغطية تكاليفه التشغيلية والإدارية.

ونتيجة لهذا الموقف أدخلت تغييرات على مشروع القرار A/C.1/56/L.29، مقارنة بالوثيقة المعتمدة بشأن هذا الموضوع في العام السابق. وإذ يؤكد مشروع القرار من جديد الدعم القوي للأمم المتحدة لإنعاش المركز الإقليمي، فإنه يشدد على ضرورة تزويده بالموارد لتمكينه من تعزيز أنشطته والاضطلاع ببرامجه، بينما يناشد مرة أخرى جميع الدول، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات، أن تقدم الإسهامات الطوعية بغية تدعيم البرامج والأنشطة التي يضطلع بها المركز الإقليمي وتيسير تنفيذها. كما يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم الدعم اللازم للمركز الإقليمي من أجل تحسين نتائجه وإنجازاته.

أخيرا، يرحب مشروع القرار بالنتائج التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ويناشد على وجه الخصوص المركز الإقليمي القيام، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول الأفريقية، باتخاذ مبادرات من أجل تعزيز التنفيذ المتسق لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

في الختام، أعرب عن الأمل في أن ينال مشروع القرار هذا أكبر دعم ممكن في اللجنة الأولى، بالنظر إلى أهمية هذه المسألة لأفريقيا.

السيد مونغارا – موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يدلي فيها وفدي ببيان في سياق عملنا هذا، يسرني أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بتهنئة حارة على انتخابكم المستحق لرئاسة هذه اللجنة. إن وفدي يقدر تماما ما تتحلون به من حنكة وبراعة في

إدارة المناقشات منذ بدء عملنا. ونؤكد لكم دعمنا المستمر، ونتقدم بالتهنئة أيضا لسائر أعضاء هيئة المكتب. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جايانثا دانابالا، على ملاحظاته الاستهلالية التي قدمها لنا في بداية عملنا، والتي أثرت مناقشاتنا.

شأني شأن الوفود التي تكلمت خلال المناقشة العامة، التي لم نتمكن من المشاركة فيها، للأسف، أود التأكيد مرة أخرى على أن بلدي يدين بشدة الأعمال الإجرامية الخسيسة التي كانت الولايات المتحدة ضحيتها في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والتي قتل خلالها عدة آلاف من الأبرياء الذين فقدتهم أسرهم بصورة مباغتة.

أنتقل الآن إلى الموضوع قيد المناقشة، وأعني مشروع القرار A/C.1/56/L.2، بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي وأنشطة لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وأود أن أشكر صديقي سفير جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد أتوكي إيليكا، للعرض الممتاز الذي قدمه لمشروع القرار، الذي يشارك بلدي في تقديمه.

إننا جميع نفهم الآثار المحمودة لتدابير بناء الثقة في إقليم معين أو في منطقة دون إقليمية معينة من حيث الحفاظ على مناخ السلام والأمن، وهما العنصران الأساسيان للتنمية السلمية. وتدابير بناء الثقة تسمح بتخفيف حدة التوترات والشكوك، لا سيما بين الدول المجاورة، والعمل معا بغية إيجاد الحلول المفيدة على نحو متبادل.

في وسط أفريقيا تفهّم زعماء منطقتنا دون الإقليمية ذلك جيدا، وبادروا باستحداث عدد من التدابير الملموسة ونفذوها بإنشاء آليات للتشاور السياسي والعسكري، مثل مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، الذي يتضمن إنشاء قوة متعددة الجنسيات وآلية للإنذار المبكر لوسط أفريقيا.

ولا بد من الإشارة إلى أنه يتم عقد اجتماعات دورية بين البلدان المتجاورة في المنطقة دون الإقليمية، سواء على الصعيد السياسي أو على مستوى الخبراء، لا سيما على مستوى ضباط قوات الأمن، بغية بلورة استراتيجيات للتصدي بشكل منسق للتهديدات التي تتعلق بالأمن مثل أعمال اللصوصية الواسعة النطاق والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. كما ينبغي ألا نغفل عن ملاحظة ميثاق عدم الاعتداء الموقع بين دول المنطقة دون الإقليمية.

وينسب الفضل في كل هذه الأعمال إلى الرؤية الثاقبة لرؤساء دول وسط أفريقيا، فضلا عن الدعم القيّم الذي تقدمه لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، التي تقوم بتنسيق جهود السلام والأمن. ولذلك، نود أن نعرب عن تقديرنا لإدارة شؤون نزع السلاح، التي تنتمي إليها اللجنة الاستشارية الدائمة، لمساندتها القوية والمستمرة لبلورة استراتيجيات للسلام والأمن في وسط أفريقيا.

ختاما، أناشد مرة أخرى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تقدم تبرعات إضافية للصندوق الخاص بغية السماح للجنة الاستشارية بوضع وتمويل برنامج عملها، الذي يكتسي أهمية حيوية للسلم والأمن في أفريقيا الوسطى. وسيكون تأييد جميع الأعضاء لمشروع القرار A/C.1/56/L.2 خطوة في ذلك الاتجاه.

السيد ساندرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني باسم ١١٦ مشاركا أن أقدم إلى هذه اللجنة مشروع القرار السنوي المعروف جيدا بشأن الشفافية في مجال التسلح، والوارد في الوثيقة A/C.1/56/L.40. وسوف أمتنع عن قراءة قائمة المشاركين في تقديم المشروع بأكملها، نظرا لضيق الوقت، وهي بنفس طول قائمة السنة الماضية ونتوقع انضمام المزيد من البلدان للمشاركة في التقديم هذا العام.

الشفافية في مجال التسلح هي أحد المبادئ الرئيسية في بناء الثقة بين الدول وهي تمكن المجتمع الدولي من الاطلاع بشكل أفضل على الأمور والتطورات العسكرية. ولذلك فإن الشفافية في مجال التسلح تقلل من حالات سوء الفهم وتساعد في منع تحريف المعلومات.

ولكن لمضاعفة الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية لا توجد سوى صكوك محدودة في نطاق تطبيقها. ويقتصر بعض هذه الصكوك على أنواع محددة جدا من الأسلحة التقليدية، وهناك صكوك أخرى لا تنطبق إلا على مناطق معينة. فاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة واتفاقية أوتاوا، على سبيل المثال، تتعاملان مع أنواع معينة من الأسلحة، بينما تتعامل اتفاقية القوات المسلحة التقليدية في أوروبا مع منطقة محددة. وإن اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية نموذج هام لتنظيم إقليمي ينصب على أنواع محددة من الأسلحة التقليدية.

وتشكل هذه المبادرات والتنظيمات الإقليمية المعنية بالأسلحة التقليدية الأساس لإسهام هام يمكن للمنظمات الإقليمية أن تقدمه للشفافية في مجال التسلح، إلا أن لدينا أيضا أداتين هامتين تكملان المبادرات والتنظيمات الإقليمية على الصعيد العالمي. وهاتان الأداتان هما سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي يبلغ عن عمليات نقل الأسلحة والمقتنيات الوطنية من الأسلحة على أساس طوعي، وأداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية.

ولقد تطورت هاتان الأداتان بشكل منتظم خلال السنوات الماضية. وتثبت المشاركة المتزايدة من الدول الثقة المتزايدة في أن الشفافية يمكنها أن تساعد أيضا في منع التكديس المفرط للأسلحة من خلال تشجيع ضبط النفس في الإنتاج الحربي ونقل الأسلحة، وأن تساعد على تخفيف حدة التوتر وتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ولذلك نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تحسين وتطوير السجل، من حيث المشاركة ونطاق الإبلاغ معا. وهذه الفرصة سيعطيها لنا فريق الخبراء المقرر انعقاده في عام ٢٠٠٣.

وتتجلى الثقة المتزايدة في السجل في التوجه المتعاظم نحو الإبلاغ: إذ قدمت ١٠٩ حكومات تقاريرها عن سنة ٢٠٠٠، آخر سنة تقويمية، مع توقع الحصول على بعض التقارير المتأخرة. وهذا هو أعلى مستوى للمشاركة يتم تسجيله حتى الآن عن أية سنة منذ إنشاء السجل عام ١٩٩٢. وقد كان المستوى الأعلى السابق للمشاركة في العام الماضي، حيث قدمت ٩٩ حكومة تقاريرها.

وأود أن أهنئ على وجه الخصوص البلدان التي شاركت في السجل لأول مرة هذا العام: بالاو، بوتسوانا، توغو، توفالو، تونغا، سورينام، ناورو. ونتيجة لما قدمته هذه الدول من تقارير أصبح عدد البلدان التي شاركت مرة واحدة على الأقل في السجل يتجاوز ١٥٥ بلدا. وأود أن أشجع هذه البلدان على الاستمرار في مشاركتها في السنوات القادمة. وتكرارا للنداء الذي وجهته بلجيكا في وقت سابق باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أود أيضا أن أحث البلدان التي قدمت تقاريرها مرة واحدة فقط أو مرات قليلة على أن تشارك بصفة مستمرة. فمن شأن الانتظام أن يزيد كثيرا من مستوى المشاركة وأن يضاعف بالتالي جودة وأهمية تدبير بناء الثقة هذا. وتشمل المشاركة ما يسمى بالتقارير الصفرية، التي تؤكد على أنه لم تحدث عمليات نقل في السنة التقويمية.

وكنقطة عملية، أود أيضا أن أذكّر الحكومات التي لم تقدم حتى الآن المعلومات المتعلقة بنقاط الاتصال الوطنية التابعة لها إلى الأمانة العامة بأن تفعل ذلك بغية تيسير تقديم البيانات في الوقت المناسب وجمع الأمانة العامة لها بدقة. ومرة أخرى أجد أن هذا الوقت مناسب أيضا للإعراب عن خالص تقديرنا للأمانة العامة وإدارة شؤون نزع السلاح على جهودهما في

جمع ونشر السجل وفي مساعدة الدول الأعضاء على تقديم تقاريرها.

لقد أصبح السجل مستقرا إلى حد معقول. ووضع السجل معيارا فعليا للشفافية في مجال التسلح يجب أن تأخذه الحكومات في الاعتبار. فهو يقدم كمّا كبيرا من المعلومات التي تبلّغ عنها الحكومات رسميا. والتي ما كانت تتاح بغير ذلك. وتقدم هذه المعلومات أساسا مشروعا للمشاورات الإقليمية والأقاليمية بين الحكومات. كذلك يؤدي السجل دورا هاما في الإعلام الجماهيري وتشجيع إخضاع القيادات السياسية والعسكرية للمساءلة. كما حفز السجل حكومات عديدة على تحسين أنظمتها الوطنية لرصد ومراقبة عمليات نقل الأسلحة. وأخيرا، يشكل السجل نموذجا يحتذى في مبادرات إقليمية جديدة، مثل اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية، الذي أشرت إليه في بياني في وقت سابق.

ستمر عشر سنوات في العام القادم على بدء تشغيل السجل وأعتقد أنه سيكون من المناسب الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

بالرغم من كل الأنباء الطيبة هذا العام بخصوص سجل الأمم المتحدة، ما زلنا بعيدين عن تحقيق هدف المشاركة العالمية الحقيقية في هذه الأداة. وفي هذا السياق، من المهم أن ننوه بأن فكرة الشفافية في مجال التسلح لا تقتصر طبعا على الأسلحة التقليدية. إذ تنطبق الرغبة في الشفافية بنفس القدر على أسلحة الدمار الشامل مثلما تنطبق على الأسلحة التقليدية. والمعاهدات متعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل موجودة وتنص على آليات خاصة بها لضمان الشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل.

لقد شجعنا الحوار البنّاء الذي أقمناه مع البلدان التي لم تتمكن بعد من المشاركة في السجل ولا تستطيع حتى الآن تأييد مشروع القرار هذا. وسنواصل العمل معهم. واسمحوا لي أن أؤكد للجنة مرة أخرى على أن هولندا ستواصل العمل بنشاط على تعزيز قدر أكبر من الشفافية في ميدان أسلحة الدمار الشامل.

لذلك آمل صادقا في أن تواصل هذه اللجنة تأييدها الواسع لمشروع القرار المتعلق بالشفافية في مجال التسلُّح عموما، ولسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية خصوصا، عن طريق اعتماد مشروع القرار بما يقرب من توافق الآراء قدر الإمكان.

السيد هانسبرغ (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): بما أنني أتكلم للمرة الأولى في هذه الدورة، أود أن أهنئكم، سيدي، على تبوئكم الرئاسة. ويسر وفد بلادي أن يراكم في سدة الرئاسة، ونود من خلالكم أن نهنئ بلدكم، جمهورية هنغاريا. وإنني أؤكد كامل دعم وفد بلادي لكم وأنتم توجهون أعمالنا نحو ما آمل أن تكون نهاية ناجحة.

ويسرني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/56/L.42 الذي قدمته ألمانيا ورومانيا – زميلي من رومانيا سيتكلم في وقت لاحق – بعنوان ''المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية''.

واسمحوا لي أن أبدأ ببعض الملاحظات العامة عن الجانب العملي لمشروع القرار هذا الذي يتصل اتصالا وثيقة بمشروع القرار المقدم من هولندا بشأن سجل الأسلحة التقليدية في إطار العنوان العام الشامل، ''الشفافية في مجال التسلح''، الذي عرضه السفير ساندرز للتو وتؤيده ألمانيا كامل التأييد.

لقد سُجل إحراز تقدم كبير هذا العام بشأن مستوى مشاركة الحكومات في الأداتين العالميتين المتعلقتين بشفافية الأسلحة اللتين تصونهما وتديرهما الأمانة العامة للأمم المتحدة وهما: سجل الأسلحة التقليدية ونظام الإبلاغ الموحَّد عن

النفقات العسكرية، المستندتين إلى مشروعي القرارين المقدمين من هولندا ومن ألمانيا ورومانيا على التوالي. ومما يدعو إلى التشجيع أن عدد المشاركين الجدد في أداتي شفافية الأسلحة آخذ في الازدياد، وسجل زيادة كبيرة في السنتين الماضيتين.

ونتيجة لتزايد العدد وهو ما يعد بالخير، سجل رقم قياسي في عدد الحكومات بشأن أداة الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية. ولقد تلقت الأمانة العامة هذا العام تقارير من ٦٠ حكومة، بالمقارنة مع ٣٤ حكومة لا غير في العام الماضي. وأود أن أذكر حكومات كريباتي، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسان مارينو وفانواتو، التي شاركت في أداة الأمم المتحدة المتعلق بالنفقات العسكرية لأول مرة، وقدمت تقاريرها في عام ٢٠٠١. وشكل الإبلاغ الموحد يشمل الإنفاق على الأفراد؛ والعمليات والصيانة؛ والمشتريات والبناء؛ والبحوث والتنمية.

ولقد شاركت حتى الآن ما يزيد على ٩٠ حكومة في أداة الإنفاق العسكري لمرة واحدة على الأقل. وهذه الحكومات مسؤولة معا عن حوالي ٨٠ في المائة من النفقات العسكرية على الصعيد العالمي.

وتبذل الأمانة العامة جهودا متواصلة لزيادة الإلمام بإجراءات هاتين الأداتين بغرض تشجيع قدر أكبر من المشاركة فيهما. وثمة سلسلة من حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية تم التخطيط أيضا لانعقادها، بمساعدة الحكومات المهتمة في وقت لاحق من هذا العام وفي أوائل عام ٢٠٠٢ لأمريكا اللاتينية وأفريقيا الغربية والجنوبية، مع إدارة شؤون نزع السلاح، وهولندا وكندا. وستساعد هذه الجهود على تعزيز وإدامة تقدم أدوات الشفافية على الصعيد العالمي نحو تحقيق هدفيها المتمثلين في بناء الثقة وكبح الأسلحة على التوالي.

إن رؤيا مشروع القرار هذا العام الذي تقدمه ألمانيا ورومانيا مرة كل سنتين تتمثل في متابعة صيغة مشروع القرار عام ١٩٩٩. ولقد تم إحداث تغيير طفيف في ديباجته ومنطوقه على حد سواء فبات أسهل قراءة وأيسر فهما للتدفق المنطقي للبيانات والتوصيات. وهو يتضمن الآن فقرة جديدة في الديباجة عن أهميته السياسية بشأن منع الصراعات. وهو يشجع أيضا الدول الأعضاء التي لا تتوفر لديها معلومات تقدمها أن تبلّغ بعدم وجودها. وبذلك يمكن زيادة المشاركة تحقيقا لهدف إضفاء الطابع العالمي عليه.

وأناشد جميع البلدان التي لم تشارك بعد في هذه الأداة أن تفعل ذلك بتقديمها المعلومات هذا العام. وأناشد أيضا الذين شاركوا مرة واحدة لا غير، أو مجرد بضع مرات، المشاركة على أساس ثابت. فالثبات وحده سيرفع من مستوى المشاركة كل عام إلى حد كبير.

وبالنسبة إلى تفصيلين إداريين هامين، طلبت الأمانة العامة مني أن أبلّغكم، سيدي الرئيس، نقطتين. أولا، بغية تيسير تقديم البيانات في الوقت المناسب وتجميعها لدى الأمانة العامة، يطلب من الحكومات المشاركة تقديم المعلومات إلى الأمانة العامة عن مراكز اتصالها الوطنية. وثانيا، بغية تجنب ارتكاب الأخطاء والعمل على تسريع تجميع البيانات، يطلب من الحكومات المشاركة أيضا، حيثما أمكن، أن تقدم بياناتها السنوية بالوسائل الإلكترونية، إضافة إلى الممارسة العادية المتمثلة في إرسال البيانات بواسطة الفاكس أو في كرّاس.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود التي ساهمت مساهمة نشطة في زيادة تطوير مشروع قرارنا خلال الأسابيع الثلاثة الماضية. وأخيرا أشكر البلدان التي قدمت لأول مرة مشروع قرار هذا العام وأدرجت أسماؤها بالتالي في قائمة مقدميه الكثيرين أصلا وهم: الاتحاد الروسي وأرمينيا وأوكرانيا وأيسلندا وبوركينا فاسو وتايلند وتونغا وجورجيا وسان مارينو وغرينادا وغواتيمالا وفيجي والكاميرون وكوت ديفوار وليسوتو ومالي والنيجر ونيكاراغوا وهايتي.

وأعرب عن الأمل في أن يعتمد مشروع القرار مجددا بدون تصويت.

السيد نيقوليسكو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أراكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه اللجنة الهامة التابعة للجمعية العامة ولكم منا كامل الدعم والتعاون.

إن ممثل ألمانيا، السفير فولكر هانسبرغ، الذي أعرب له عن عميق امتناني، عرض للتو على نحو بارع ومقنع مشروع القرار A/C.1/56/L.42 المعنون ''المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية''.

ورومانيا، بوصفها مشاركا تقليديا في إعداد مشروع القرار، تولي أهمية كبيرة لهذه المسألة وتعتقد أيضا أن زيادة الشفافية في المجال العسكري ستمكننا من تحقيق زيادة الثقة فيما بين أعضاء الأمم المتحدة.

وتوضح التجارب الأخيرة في مختلف مناطق العالم، بما في ذلك في جنوبي شرقي أوروبا، أهمية عملية بناء الثقة كشرط لازم وهام لبناء وصون السلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ونعتقد أن تحسين تدفق المعلومات العسكرية الموضوعية سيكون إحدى الطرق لتعزيز عملية بناء الثقة. وعلاوة على ذلك، من شأن هذا التدفق أن يخفف التوترات الإقليمية والدولية وأن يحول كذلك دون سوء الفهم وسوء التقدير الذي قد يؤدي إلى تغييرات لا رجعة عنها، يمكن، للأسف، أن تشكل سوابق.

وتؤكد حكومة رومانيا من جديد اقتناعها بأن تنفيذ نظام الإبلاغ الموحد للأمم المتحدة من شأنه أن يكون خطوة تجاه تخفيف التوترات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن شأن زيادة الشفافية في الميزانيات العسكرية والصراحة في الشؤون العسكرية أن تعزز الثقة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فتوفر بذلك فرصة للحد من خطر المواجهة العسكرية.

ويسرنا أن نؤكد على حقيقة أن عددا متزايدا من الدول الأعضاء قدم معلومات، خلال السنتين الأخيرتين، لتُضمَّن في نظام الإبلاغ الموحد.

وأود أن أشكر الوفد الألماني على عمله الممتاز بشأن هذه المسألة وجميع مقدمي مشروع القرار على تأييدهم. وينضم الوفد الروماني إلى نداء السفير هانسبرغ لاعتماد المشروع بتوافق الآراء.

وأخيرا، من المعروف تماما أن رومانيا كررت في مناسبات عديدة الإعراب عن التزامها بتعزيز الشفافية وبناء الثقة، على الصعيد العالمي وفي الإطار الإقليمي معا. ولهذا فإن وفدي شارك في تقديم مشروع القرار الذي قدمه لنا للتو السفير ساندرز ممثل هولندا بشأن الشفافية في مجال التسلح، الوارد في الوثيقة A/C.1/56/L.40.

السيد فيس – إيميه (هايتي) (تكلم بالفرنسية): لقد سعت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى تفادي التورط في سباق التسلح. وتمكنت من الحد من الصراعات المحلية التي زادت من حدتها منافسة الحرب الباردة، باتخاذ موقف مسؤول ومستقل مؤيد لنزع السلاح النووي وكذلك نزع السلاح في مجال الأسلحة التقليدية.

وبالتوقيع على اتفاقية تلاتيلولكو، أصبحت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أولى المناطق الآهلة بالسكان التي تُعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي سياق نزع السلاح الحالي، نرحب بالمشاركة النشطة من أعضاء المجموعة في جميع المحافل والآليات التي تهدف إلى نزع السلاح النووي الكامل – وهو هدف يجب تحقيقه من أجل الحفاظ على البشرية.

في ذات الوقت، نشاطر العدد الكبير من البلدان مشاعر قلقها من عدم إحراز تقدم في نزع السلاح العام وبصفة خاصة في مجال نزع السلاح النووي. كما ندرك أن المشاكل التي نواجهها لها مميزاتها الخاصة. ولا نزال نشعر بتهديد الصراعات التي غالبا ما يذكيها الفقر والتهميش، ولسنا معزولين كلية عن التوترات الدولية.

ومن هذا المنظور، فإن منطقتنا، بدون إغفال الأولوية العليا التي ينبغي أن تعطى لعملية نزع السلاح ولا سيما نزع السلاح النووي، تولي أهمية كبيرة، في جملة أمور، للمفاوضات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي له صلة وثيقة بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وبأمن منطقتنا.

وتعبر أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن شواغل منطقتنا وتركِّز على زيادة الوعي بالعلاقة بين الأمن والتنمية.

وإننا نرحب بقرار الجمعية العامة الرامي إلى تنشيط المركز. واليوم – بعد مضي سنتين على اتخاذ ذلك القرار – استأنف المركز الشروع في أنشطته وهو يعكف على طائفة واسعة من المسائل المتصلة بمفهوم السلم.

وبالنظر إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا، الذي له العديد جدا من الآثار الإيجابية، يسر وفدي غاية السرور أن يقدم مشروع القرار A/C.1/56/L.46 بوصفه رئيسا لمجموعة دول مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونحن واثقون بأن مشروع القرار هذا سيحظى مرة أخرى بتأييد الجمعية العامة.

وبعد تنشيط المركز، وضعت إدارة شؤون نزع السلاح إحدى وحداتها تحت تصرفنا. وتشمل ولاية المركز، فيما تشمل، مساعدة الدول الأعضاء في مفاوضاتها المتعددة الأطراف من أجل نزع السلاح؛ وفي مداولاتها المتعلقة باعتماد الأحكام والاتفاقات؛ وفي تعزيز الشفافية في المسائل العسكرية وتدابير بناء الثقة – أي، أنها تركز على اتباع النهج الإقليمي إزاء نزع السلاح في جميع جوانبه.

ونعتقد أن هذه الولاية مناسبة جدا وأن المنطقة ستستفيد منها فائدة كبيرة. ونعرب عن تقديرنا للمبادرات الابتكارية التي أطلقها المركز، من جهة، وللمساعدة على نشر المعلومات بين الدول الأعضاء في المنطقة من الجهة الأخرى. ومن شأن هذا كله بالطبع، أن يسهم في زيادة عدد البلدان المنضمة إلى اتفاقات نزع السلاح.

ويشجع مشروع القرار أيضا المركز الإقليمي على مواصلة تقديم الدعم والمساعدة في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح، بما في ذلك تنفيذ برنامج العمل المعني بمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه.

ونعتقد أن برنامج المركز سيعبِّر بدقة عن مواقفنا وسيمكننا لا من تكوين مفهوم مشترك للأمن الإقليمي فحسب ولكن أيضا من وضع سياسة جماعية فيما يتعلق بمشاكل الأمن العالمي والتنمية.

السيد فلوريس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): سأشير إلى عرض مشروع القرار المتعلق بمركز الأمم المتحدة الإقليمي الجديد للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

كما قال زميلي، ممثل هايتي، يتميز المركز الإقليمي، ومقره ليما، باضطلاعه بأنشطته في أول منطقة مأهولة بالسكان في العالم تصبح خالية من الأسلحة النووية – منطقة لها مشاكل أمنية خاصة جدا، غالبا ما تتفاقم فيها الصراعات بسبب الفقر والتهميش. وقد أصبح تنشيط المركز الإقليمي

حقيقة، ونتائج العديد من الأنشطة التي يضطلع بها تجعل ذلك أمرا واضحا.

في غضون أقل من ثلاث سنوات من العمل، جمع المركز بين أكثر من ٥٠٠ دبلوماسي، ومسؤولين عن إنفاذ القانون، وأعضاء البرلمان وممثلي المجتمع المدني من رجال الأعمال، في حلقات دراسية متنوعة وأفرقة عاملة معنية بمسائل نزع السلاح. وبنهاية هذه السنة، سيكون أكثر من ١٤٠ من ضباط الشرطة والجمارك قد شاركوا في حلقات دراسية للمعلومات نظمت بالتنسيق مع منظمة الدول الأمركية بشأن اللوائح والنماذج الخاصة بالواردات والصادرات ومرور الأسلحة، وعمليات متنوعة ذات صلة.

وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٢، سيتم تدريب أكثر من ٧٠ من ضباط الشرطة والجمارك على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر.

وفيما يتعلق بالألغام الأرضية، أشرف المركز وتحقق من إزالة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لغم، مما زاد من مصداقية مبادرات نزع السلاح في المنطقة. أما بالنسبة للأسلحة النووية، فقد قدم فريق الإعلام البرلماني التابع للمركز معلومات مفيدة إلى البرلمانات في المنطقة بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظم التحقق، كما أحاطها علما بالتطورات المحتملة فيما يتعلق بالمعاهدة. وساهم المركز بطرق عملية في عملية التصديق على تلك المعاهدة في عدد من البلدان في منطقتنا.

أخيرا، ركز المركز على تعريف الفرص المتاحة من أجل التنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، ووقع مذكرة تفاهم مع منظمة الدول الأمريكية للعمل في مسألة الأسلحة النارية. وتجري الآن مناقشة أربعة اتفاقات من هذا النوع مع منظمات أخرى. وستوفر هذه المبادرات الجديدة للمركز آلية أفضل تحقيقا للتكامل مع الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الأخرى، ومنعا للازدواجية. ومن الواضح أن المركز يدخل مرحلة جديدة في تعزيز السلام ونزع السلاح والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقتنا.

غير أننا لا نزال بحاجة إلى دعم جهود المركز من جانب البلدان المحيطة بمنطقتنا، والتي يمكنها أن تقترح بنودا لإدراجها في جدول أعمال المركز وأن تقدم إسهامات طوعية لصالح برنامج الأنشطة التي يضطلع بها. إن الاهتمام والمشاركة النشطة لمندوبي البلدان الأعضاء في إعداد مشروع القرار هذا هما علامة واضحة على الاهتمام الذي أيقظته أنشطة المركز في بلدان المنطقة. وجاء مشروع القرار نتيجة اتفاق بيننا جميعا، وهو يدلل على الالتزام القوي الذي نتشاطره بمواصلة دعم المركز، وجعله أداة فعالة لنزع السلاح والسلام والأمن والتنمية في منطقتنا.

السيد معاندي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أعرض على اللجنة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/56/L.37، المعنون ”تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“، بالنيابة عن مقدمي المشروع الآتية أسماؤهم: الأردن، إسبانيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، تونس، الجزائر، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لبنان، لكمسبرغ، مالطة، مصر، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موناكو، النرويج، النمسا، هولندا، يوغوسلافيا، اليونان.

إن دأب مجموعة مقدمي مشروع القرار هذا على تقديمه سنويا يدلل، إن كان ثمة حاجة إلى دليل، على الاهتمام الذي توليه بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا لجعل منطقتنا واحة للسلام والأمن والتعاون، حيث تجسدت التبادلات بين الشعوب في أفضل صورة منذ مطلع التاريخ.

إن بلدان منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط على اقتناع بوحدة المصير بوصفها منطقة تضم موارد تكاملية هائلة، وهي تلتزم بالحوار الذي يعززه باستمرار عدد متزايد من المبادرات المشتركة للنهوض بكلٍ مترابط ومتكافل.

لقد كان مؤتمر برشلونة المنعقد في عام ١٩٩٥ تعبيرا عن النظرة الجديدة لمنطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط في مجموعها. وأكد المؤتمر على اعتراف لا ينكر بطابع الثراء التاريخي للعلاقات بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وضرورة العمل معا، من خلال نهج عالمي منسق، من أجل إرساء أُسس شراكة مفيدة على نحو متبادل تستجيب في إطار من الإنصاف لاحتياجات شعوب المنطقة.

ومن شأن الاجتماعات الوزارية المختلفة التي عقدت بعد ذلك، وغيرها من منتديات الحوار والتشاور، أن تعزز قيام نوع المنطقة التي ننشدها جميعا: منطقة مستقرة ومزدهرة.

إن مشروع القرار المقدم كيما تنظر فيه اللجنة الأولى لا يختلف كثيرا عن القرار ٣٨/٥٥، المعتمد في الدورة السابقة للجمعية. وهو لا يزال قائما على العناصر الرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وفيما يتعلق بالديباجة، يذكِّر مشروع القرار بمجمل المبادرات التي اتخذها البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط لتدعيم السلام والأمن والتعاون في المنطقة ويعيد التأكيد على الدور الرئيسي لتلك البلدان لبلوغ ذلك الهدف. كما يعيد التأكيد على مسؤولية جميع الدول في الإسهام في استقرار وازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتزامها باحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن أحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وإلى جانب ذلك، يؤكد مشروع القرار من جديد أن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يتجزأ، ويلاحظ أن مفاوضات السلام في الشرق الأوسط ينبغي أن تكون شاملة وأن تمثل إطارا ملائما للتسوية السلمية للقضايا محل النزاع في المنطقة.

وتؤكد الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار من جديد المبادئ الأساسية التي توفر أساسا للجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط بغية إزالة جميع أسباب التوتر في المنطقة، وإيجاد حلول عادلة وسلمية ودائمة للمشاكل المستمرة في المنطقة. وتؤكد الفقرة ٤ من المنطوق من جديد على الاقتناع بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي المتصلة بعدم المساواة في التنمية، فضلا عن تعزيز الاحترام المتبادل ووجود مزيد من التفهم بين الثقافات المختلفة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، سيسهم في تعزيز السلام والأمن والتعاون فيما بين بلدان المنطقة.

فيما يتعلق بنزع السلاح، فإن الفقرة ٥ من المنطوق تدعو دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تصدق بعد على جميع الصكوك القانونية المبرمة عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف فيما يتصل بنزع السلاح وعدم الانتشار أن تفعل ذلك. وتشجع الفقرة ٦ من المنطوق جميع دول المنطقة على تعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها وتشجيع المصارحة والشفافية.

وإلى جانب ذلك، تشجع الفقرة ٧ من المنطوق جميع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على زيادة تمتين تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، آخذة في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومكافحة الجريمة المنظمة، والنقل غير المشروع للأسلحة، وإنتاج المخدرات والاتجار بها، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار والعلاقات الودية بين الدول، ويعوق التعاون الدولي، ويؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتقويض الأسس الديمقراطية للمجتمع التعددي.

وكما حدث في الدورات السابقة، يثق مقدمو مشروع القرار بأنه سيحظى بالدعم القيّم من جانب جميع أعضاء اللجنة وسيعتمد بدون تصويت.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد فرغنا من قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وكما ذكرت يوم الجمعة الماضي، سنبدأ المرحلة الثالثة من عملنا – وهي البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات التي تم تقديمها في إطار البنود ٦٤ إلى ٨٤ من جدول الأعمال – بعد ظهر الثلاثاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، بدلاً من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي هذا الصدد، أسترعي انتباه اللجنة مرة أخرى الى ورقة الرئيس، الوثيقة A/C.1/56/CRP.3، التي تتضمن تجميعا لمشاريع القرارات. وكما أكدت من قبل، أعتزم – بتعاون اللجنة بالطبع – تناول كل مجموعة على التوالي، الواحدة تلو الأخرى، بدءا بمشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١، المعنونة ''الأسلحة النووية''.

وفي الوقت ذاته، سيأخذ الرئيس في الاعتبار عوامل أخرى عند تنظيم أعمالنا. وكم أود أن أستطيع الاعتماد على تعاون ومساعدة اللجنة حتى نتمكن من إنهاء أعمالنا في أسرع وقت ممكن. وإذا كان لدى وفد أو وفود أسباب قاهرة تستدعي طلب تأجيل النظر في مشروع قرار محدد في مجموعة ما آمل أن يبلغ المعنيون أمانة اللجنة بذلك في أسرع وقت ممكن، بغية السماح لها وللرئيس بتنظيم أعمالنا على هذا الأساس.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ستار (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ اللجنة بالمشاركين الإضافيين في تقديم مشاريع القرارات، على النحو التالي. A/C.1/56/L.7: بوتان، بيلاروس، توغو، سيراليون؛ A/C.1/56/L.12: بوركينا فاسو، سيراليون؛ A/C.1/56/L.14 و A/C.1/56/L.24 و A/C.1/56/L.34: توغو؛ A/C.1/56/L.30: لكسمبرغ؛ A/C.1/56/L.39: النيجر؛ A/C.1/56/L.40: توغو، جمهورية كوريا؛ A/C.1/56/L.42: سيراليون؛ A/C.1/56/L.43: توغو، جمهورية كوريا؛ A/C.1/56/L.45: البوسنة والهرسك، الجمهورية الدومينيكية، غرينادا، غينيا، ناورو؛ A/C.1/56/L.47: آيسلندا، ترينيداد وتوباغو، توغو، الجزائر، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، المملكة المتحدة، النيجر؛ A/C.1/56/L.50: بابوا غينيا الجديدة، جمهورية كوريا، طاجيكستان، قيرغيزستان، ملديف، الهند؛ A/C.1/56/L.51: ألمانيا، بوركينا فاسو، بوروندي، توغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيراليون، غانا، غينيا، فرنسا، فنلندا، الكاميرون، كندا، كولومبيا، ليبريا، مدغشقر، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، هولندا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أذكّر اللجنة بأن جلسة صباح الثلاثاء القادم، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، ستكون آخر جلسة من المرحلة الثانية. ويوجد ١١ متكلما على قائمة المتكلمين في الجلسة الصباحية تلك. وأحث المشاركين في تقديم مشاريع القرارات التي لم يتم عرضها بعد على التفضل بعرضها صباح الثلاثاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.

كذلك أود أن أبلغ اللجنة بأني أعتزم رفع جلسة بعد ظهر الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٧/٠٠ حتى يجري الاحتفال بتسليم شهادات زمالات الأمم المتحدة لنزع السلاح بين الساعة ١٧/٠٠ و الساعة ١٨/٠٠.

السيد داهان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد أخبرتم اللجنة للتو، سيدي الرئيس، بأننا سنبدأ بعد ظهر غد المرحلة الثالثة من عملنا — التصويت على مشاريع القرارات. وقلتم أيضا إنكم، جرياً على العادة، تعتزمون المضي في ذلك بالتصويت على كل مجموعة على حدة. هل تم وضع قائمة

بمشاريع القرارات التي سنصوت عليها بعد ظهر غد؟ أعتقد أننا في السنوات الماضية كنا نحصل على مهلة ٢٤ ساعة قبل البت في مشاريع القرارات. هل من الممكن أن نحصل على قائمة بمشاريع القرارات التي تعتزمون أن تصوت اللجنة عليها غداً؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد تم تعميم الوثيقة A/C.1/56/CRP.3 على اللجنة، وهي تتضمن قائمة بجميع مشاريع القرارات والمقررات المدرجة تحت عنوان ''الأسلحة النووية''، من A/C.1/56/L.1 إلى A/C.1/56/L.48. وسنعمل على هذا الأساس عندما نبدأ المرحلة الثالثة من عملنا. هل في هذا إجابة على سؤال ممثل فرنسا؟

السيد داهان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): حيث أن الإجابة تأتي منكم، سيدي الرئيس، فهي طبعاً، وبطبيعتها، إجابة مرضية. ولكن حتى نكون أكثر دقة، أتساءل هل ستكون جميع مشاريع القرارات المندرجة تحت هذا العنوان جاهزة للتصويت عليها. كان هذا المقصود بسؤالي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد أبلغني أمين اللجنة للتو بأن جميع مشاريع القرارات جاهزة ومتاحة للوفود. ولقد تم عرض جميع مشاريع القرارات، ولذلك لا نتوقع صعوبة في طرحها للتصويت.

السيد داهان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد أجبتم على سؤالي بالكامل، سيدي الرئيس.

السيد أنطونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أؤيد زميلي الفرنسي من حيث المبدأ. في السنوات الماضية، كانت تتسنى لنا فرصة التحضير مليا جدا للتصويت على جميع مشاريع القرارات. وأود أن أبلغكم رسميا، سيدي الرئيس، بأننا نعتزم تقديم تعديل على مشروع القرار A/C.1/56/L.1 ولكن ليس قبل يوم غد، ولذلك لن نكون جاهزين لطرح مشروع القرار ذلك للتصويت عليه غدا. أعتقد أن أقرب وقت نتمكن فيه من طرحه للتصويت هو ٢٤ ساعة بعد تقديم تعديلنا. وأود إذا ان أطلب إليكم، سيدي الرئيس، أن تراعو ذلك وألا تطرحوا مشروع القرار A/C.1/56/L.1 للتصويت غدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هذا أحد الأدلة على السبب الذي يحمل وفدا ما على الطلب بتأجيل البت في مشروع قرار معين. ونحن بالتأكيد سنلبي هذا الطلب من الاتحاد الروسي.

السيد نوبورو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن سبب طلبي الكلمة هو نفس سبب الاتحاد الروسي. ونحن الوفد الياباني، قد اقترحنا مشروع القرار A/C.1/56/L.35 المعنون ''الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية''. وإننا الآن في صدد تقديم A/C.1/56/L.35/Rev.1، وسنفعل ذلك إما في وقت متأخر من يوم غد أو يوم بعد غد. لذلك أود أن أطلب مهلة ٢٤ ساعة على الأقل وربما أكثر. وعلى رغم أن التصويت على المجموعة الأولى قد ينتهي في غضون أيام قليلة، نود أن نرجئ التصويت على مشروع قرارنا المحدد حتى نهاية هذا الأسبوع أو في وقت مبكر من الأسبوع المقبل.

السيد تشيندا ونغزي (تايلند) (تكلم بالانكليزية): أعتذر على أخذ وقت اللجنة. إن مداخلتي تتعلق بالوثيقة A/C.1/56/L.42. أود أن أشكر سفير ألمانيا جزيل الشكر على ملاحظاته الطيبة جدا لدى عرضه مشروع القرار الذي نعتز بتقديمه. وأود أيضا أن أعرب عن شكري على ملاحظته الطيبة ومفادها أن هذه هي المرة الأولى التي تشارك تايلند في تقديم مشروع القرار هذا. ولكن لمجرد تصويب الأمور، كنا نؤيد دوما مشروع القرار هذا وشاركنا في تقديمه في الماضي.

السيد خيرت (مصر) (تكلم بالانكليزية): مثلما طلب الوفد الفرنسي في وقت سابق، يود وفد بلادي أن يفعل ما تم القيام به في السنوات الماضية. أعتقد أن الأمانة العامة قدمت في السنوات الماضية قائمة تتضمن مشاريع القرارات الجاهزة للبت فيها في إطار المجموعة ١. وأعتقد أن مشروعي القرارين اللذين

عرضتهما اليابان والاتحاد الروسي لن يكونا وحدهما غير جاهزين للبت فيهما غدا، إذ أن هناك مشاريع قرارات أخرى في إطار المجموعة ١ غير جاهزة. وإن أمكن الأمر، لعل الأمانة العامة تقدم لنا الآن قائمة بمشاريع القرارات الجاهزة للبت فيها غدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أقول هذا. لدينا الوثيقة A/C.1/56/CRP.3، وهي تتضمن جميع مشاريع القرارات المعروضة تحت عنوان الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، نعمل في سياق متحرك. وسبب استدعاء انتباه الوفود لـ ''الأسباب الموجبة'' هو السماح لنا بالمضي قدما في عملنا مدركين تماما الوضع المتطور. ولهذا السبب طلبت إلى الوفود أن تبلغ الأمانة العامة في أبكر وقت ممكن إذا كانت لديها مثل هذه الأسباب الموجبة، حين نتمكن من التخطيط لعملنا. وما يحدث اليوم ونحن نتكلم هو بالضبط هذا السيناريو. لقد استمعنا إلى بيان من ممثل الاتحاد الروسي واستمعنا إلى بيان آخر من ممثل اليابان، يفسران سبب رغبة هذين الوفدين في تأجيل مناقشة مشروعي قرارين محددين. وما لم نستمع إلى طلبات محددة بالتأجيل، فإن الأمانة العامة ملتزمة بالقائمة التي تتضمنها الوثيقة A/C.1/56/CRP.3.

إذا، ما لم يرغب أي وفد في إبلاغنا بصعوبات أو أسباب موجبة أخرى للتأجيل، سنمضي في عملنا وفقا للوثيقة A/C.1/56/CRP.3. لكنني ذكرت أكثر من مرة أن الرئاسة ستكون مرنة قدر الإمكان لأننا مهتمون جميعا بنهاية سعيدة لعملنا. لذلك، أطلب مجددا إلى جميع الوفود التي قد تكون مهتمة في هذا النوع من التأجيل أن تبلغنا عن مشاريع القرارات التي في بالها تحديدا، وسنعمل بالتأكيد وفقا للتفهم الكامل لوضع معين.

السيد بخيت (السودان) (تكلم بالانكليزية): إن المجموعة الأفريقية ما زالت تتناقش وتتشاور بشأن مشروع القرار A/C.1/56/L.9، ''معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا''. ومراعاة لهذه المعلومة، أكون مقدرا للأمانة العامة إن أحاطت علما بها، وإن أعطتنا بعض الوقت لإنهاء مشاوراتنا مع الوفود المهتمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سنراعي بالتأكيد طلب ممثل السودان، وسنعمل وفقا لذلك. إن هذا الأمر هام جدا على وجه التحديد لأننا سنشرع في المرحلة الثالثة وعلينا أن نعرف كيفية القيام بذلك على أساس الوثيقة A/C.1/56/CRP.3، مع مراعاة ما قد يكون ضروريا مراعاته بينما نشرع في البت في جميع مشاريع القرارات.

السيد خيرت (مصر) (تكلم بالانكليزية): في ما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/56/L.25 المعنون ''خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط''، ما زال وفد بلادي يجري مشاورات مع وفود أخرى، لذلك فإن مشروع القرار لن يكون جاهزا للبت فيه غدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى أربعة وفود تطلب استثناءات محددة سوف تلقى القبول من الرئاسة، بيد أنني أود أن أسترعي مجددا انتباه الوفود إلى A/C.1/56/CRP.3، التي تشكل معيار عملنا في المرحلة الثالثة.

السيد ريما (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): ليست لدينا أية مشاريع قرارات لتقديمها أو للبت فيها، ولكنكم أشرتم، سيدي الرئيس، إلى مجموعة مشاريع القرارات المتعلقة بالأسلحة النووية. فهل تعتزمون، إذا سمح الوقت بذلك، تناول المجموعات الأخرى عقب مجموعة الأسلحة النووية؟ أعتقد أن السؤال ما زال بدون إجابة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مثلما قلت سابقا، سوف نحاول أن نوفر قدر ما نستطيع من الوقت لعملنا. وإذا استنفدنا الاحتمالات مع مراعاة التأجيل في نهاية المطاف، فسننتقل إلى المجموعة التالية. لن نتوقف عن العمل، ولن ننصرف. سوف

نحاول أن نستغل وقتنا بأقصى ما يمكن من الكفاءة، وعندما يحين الوقت نعود إلى مشاريع القرارات تلك التي كانت موضع تأجيل.

السيد بوري (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، إن وفدي، شأنه شأن من سبقوني في الكلام، يستميحكم عذرا، لأننا نحتاج إلى مزيد من الوقت للتشاور بشأن مشروع المقرر المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الوارد في الوثيقة A/C.1/56/L.10. إننا لن نستطيع البت فيه غدا.

السيد فاسالو (مالطة) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، في ضوء البيانات التي أدلى بها عدد من الوفود مساء اليوم، أتساءل إن كنتم ستنظرون في الأخذ بممارسة متبعة في اللجنة الأولى تصدر الأمانة العامة بموجبها ، خلال المرحلة الثالثة من مناقشاتنا، قائمة يومية بمشاريع القرارات الجاهزة للتناول. نفهم جيدا جدا أنكم تودون ممارسة الانضباط والالتزام بالورقة CRP.3. مع ذلك، وكما أنه يصعب عليكم التعامل مع حالة متغيرة ، فمن الصعب علينا نوعا ما أن نحصل على توجيهات بشأن جميع مشاريع القرارات في كل لحظة، خاصة إذا كنا سننتقل من مجموعة إلى أخرى. ومرة أخرى، أود ،مثل زميلي، أن استميحكم عذرا بشأن هذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بعد الاستماع إلى عدد من البيانات من الوفود، ما يمكن أن نفعله في هذه اللحظة هو قراءة مشاريع القرارات التي ستعرض للبت غدا بعد الظهر. وسيقرأ أمين اللجنة الآن رموز وثائق مشاريع القرارات التي نحن مستعدون للبت فيها.

السيد ستار (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): حاولت الأمانة ظهر اليوم الاتصال بمقدمي مشاريع القرارات المدرجة في المجموعتين ١ و ٢. وتمكنا من التأكد من أن مشاريع القرارات التالية جاهزة للبت فيها غدا: A/C.1/56/L.5، L.12، L.13، L.14، L.17، L.26، L.31، L.45، و L.48 في المجموعة ١. وفي المجموعة ٢: A/C.1/56/L.32، L.33، L.7.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): من الواضح أن تناول الوثائق الثلاث الأخيرة، المتعلقة بالمجموعة ٢ بشأن أسلحة التدمير الشامل الأخرى، يتوقف على تطور المناقشة في المجموعة ١. إننا، بصفة أساسية نتكلم هنا عن المجموعة ١ – الأسلحة النووية – وإذا ما سمح الوقت بعد ذلك، قد نمضي قدما.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أذكر أعضاء اللجنة بأن الجلسة الأخيرة من المرحلة الثانية ستعقد صباح غد، الثلاثاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٠/٠٠ في القاعة ٤.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.